

الى السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضعية الجمعيات العاملة في مجال تدرس الأطفال في وضعية إعاقة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

كما تعلمون، يتم منذ سنة 2015 تقديم دعم سنوي لتيسير تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وفق شروط ومعايير وضوابط دقيقة، وقد وصل عدد المستفيدين إلى 30 ألف طفل متدرس في بلادنا، يؤطّرهم حوالي تسعة آلاف إطار مهني وعامل اجتماعي، تشغلهم حوالي 400 جمعية متخصصة.

ورغم الحصيلة الإيجابية التي تحققت في هذا المجال، فإن سنة 2024 والنصف الأول من سنة 2025 شهدا تأخرا غير مبرر في تحويل الدعم إلى الجمعيات الناشطة، لتفاجأ هذه الأخيرة بتقليص هذا الدعم دون إشعار مسبق، مما انعكس سلبا على أجور العاملين، حيث لم يتوصل بعضهم بأجور شهر يونيو 2024، وهو وضع مقلق للغاية.

إن هذا الوضع يهدد استمرارية الأنشطة التربوية والاجتماعية لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة، ويطرح تساؤلات حقيقية حول مدى الالتزام بالمصلحة الفضلى للطفل وضمان حقه الدستوري في التعليم، بعيدا عن أي مقارنة إحصائية أو مرحلية. كما يبرز سؤال محوري: إلى متى ستبقى مسألة تدرس الأطفال ذوي الإعاقة مرتبطة حصريا بالجمعيات، بدل إدماجهم بشكل كامل ضمن المنظومة التربوية الوطنية؟

وعليه، نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها لمعالجة الغموض الذي يلف مستقبل الجمعيات العاملة في مجال تدرس الأطفال في وضعية إعاقة، وضمان استمرارية خدماتها وتحسين الدعم العمومي الموجه لها؟ وعن الإجراءات التي تنوون تفعيلها في إطار مقارنة شمولية تضمن لهؤلاء الأطفال حقهم الكامل في تعليم منصف ودامج ومستقر، ضمن رؤية واضحة المعالم؟

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

الامضاء

نادية تهامي